

الفصل الأول

مدخل عن علاقة الأمن التربوي بالتعليم المدرسي

obeyikan.com

تمهيد

تعد التطورات والتغييرات المتسارعة في العصر الراهن وما يترتب عليها من تداعيات في كافة المجالات ؛ أحد أبرز خصائص هذا العصر. والتعليم كأحد أهم المرتكزات الأساسية للتنمية والتقدم في المجتمع ليس بمعزل عن تلك التغييرات والتحويلات الراهنة سواء العالمية منها أم المحلية. ففي مصري أعقاب ثورتي يناير ويونيو ، من المنتظر أن يقود التعليم والتربية المرحلة الراهنة في إطار تحول ديمقراطي مأمول يحقق للمواطن المصري الأمن المنشود على كافة الأصعدة (الأمن التربوي – الأمن الاقتصادي – الأمن السياسي – الأمن الفكري...). ولكن أي تعليم وأية تربية يستطيعان القيام بهذا الدور القيادي ، وبقيادة أي معلم؟ والإجابة عن هذا السؤال تكشف عن أبعاد أزمة الواقع التربوي المدرسي وغير المدرسي ، كما تعبر عن أمل في الخروج من تلك الأزمة وبناء واقع تربوي أكثر طموحا واستيعابا للمستجدات في كل أبعاده ، ومن أهمها توفر معلم جيد محاوراً دائماً مع العلم والتقنية على مستوى التغييرات والتطورات المتلاحقة ولديه مرجعية قيمية وأخلاقية متميزة ، وأيضاً توفر مناخ تربوي جيد وغيرها من أبعاد تُعد مرتكزات لتحقيق الأمن التربوي من خلال المدرسة.

فالأمن التربوي الذي تسهم المدرسة في تحقيقه يُعد ركناً من أركان الأمن القومي وإحداث تنمية أمنية وطنية مستدامة للمجتمع. لكن هل المدرسة تستطيع المساهمة في تحقيق أمننا تربوياً في المجتمع بوضعها الحالي ، بمعنى هل المدرسة مؤهلة للقيام بمسئولية تحقيق الأمن التربوي في المجتمع المصري الراهن؟ وهل تمتلك الاستقلالية التي تتيح لها ترسيخ قيما وأخلاقيات وتحرص على سلوكيات

معينة بإرادة وحرية بعيدة عن واقع المجتمع ومتغيراته السياسية والاقتصادية..؟ وهل تغيير وإصلاح السلبيات ومواجهة المخاطر المجتمعية يبدأ من المدرسة أم أن المدرسة والتربية عامة هي التي تتبع المجتمع حيث ترتبط أهداف التربية وغاياتها وتوجهاتها بتوجهات المجتمع السياسية والثقافية..؟

إن الإجابة عن تلك الأسئلة مرهونا بإرادة المعلمين والتربويين ونظرتهم وفكرتهم عن أنفسهم ، وإرادة الفعل لديهم. وكذا موقفهم تجاه التربية والمجتمع وإثبات قدرتهم على قيادة التغيير في هذا المجتمع وتحقيق الأمن التربوي له الذي يُعد مرتكز أساسي للأمن المجتمعي العام.

لكن عندما نقف عند مقولة "بسمارك": "أن الذي يدير المدرسة يدير المستقبل" ، وكذلك قول "جون ديوي": "بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد معين ، وهذا عمل تعجز عنه سائر المؤسسات التربوية الأخرى" (حسن ، 2011 -123). فإن هذا ينم على أن التربية المدرسية خاصة في سن الطفولة لها دور محوري وأساسي في بناء الإنسان وتوفير الأمن التربوي له في الحاضر والمستقبل ، ليس فقط على المستوى التعليمي بل يتعداه لكافة المجالات التي يركز عليها بناء الحاضر والمستقبل لأي مجتمع ، شريطه توفر بعض المقومات التي تعين المدرسة للاضطلاع بهذه المسؤولية.

هذا وتُعد قيادة التربية في ظل الأحداث والتداعيات الراهنة في مصر بعد الثورتين الأخيرتين ، ضرورة ملحة حيث يمثل هذا الأمر المدخل الحقيقي لمجتمع يهتم ببناء أفراده ، ويسعى للتنمية المستدامة. وهذا يتطلب العديد من التغييرات منها صياغة واقع تربوي أكثر جدة يصنع ويقود التقدم الحضاري التي تفرضه

اللحظة الراهنة ، ويرتكز على رؤية فلسفية مغايرة تعبر عن عصر جديد وفلسفة مجتمعية جديدة بالفعل تعود معها روح المدرسة وأساليبها المربية وتعود أخلاقيات الشارع ، ووعي وشفافية الإعلام ، واستلهام قيم وإيجابيات الشخصية المصرية عموماً وتعميقها ...، في عصر تتدفق فيه المعرفة بوفرة غير مسبوقة في كافة المجالات وتتدفق معها قيم وأخلاق وأساليب وممارسات تتنافى مع هويتنا وثقافتنا ... في ذات الوقت يتوجب الوعي بأن تقدم المجتمعات لا ينحسر في امتلاك التكنولوجيا والأدوات والماديات فقط ، إذ أن هناك مسارات متعددة للتغيير والتقدم لمن يرغب في بناء الإنسان الحضاري وصناعة التاريخ أو المشاركة فيه.

فيرى "شوقي جلال" أن التغير: "لا يعني تكنولوجيا جديدة فقط بل بنية اجتماعية وسياسية ترسم مصير المجتمع والمجتمعات البشرية ، وهو ثقافة أيضاً لأنه يغير البنية الفكرية ويعيد قراءة الواقع ، ويضفي قيماً جديدة ، ويحدد أساليب جديدة في فهم الواقع والتعامل معه.. ولهذا يقال إن التغيير هو الإبداع أو لنقل تغيير إبداعي" (جلال ، 1998 ، 43-44).

وفي هذه اللحظة التي يمكن أن نلخص فيها قصة التربية وإشكالياتها وضرورتها في ظل الأوضاع الراهنة التي عبرت عن جملة من السمات في الشخصية المصرية ؛ فإن الأمر يتطلب مجموعة من التغييرات الجوهرية في التربية بجناحيها "التربية المدرسية وغير المدرسية" وبناء الإنسان المصري وفلسفة بناء وتكوين المعلم كجزء لا يتجزأ من هذا البناء ، وكبُعد أساسي من أبعاد الأمن التربوي.

أولاً: إشكالية التعليم والأمن التربوي:

إن تحقيق الأمن للمجتمعات لم يعد يعتمد على الطريقة التقليدية المتمثلة في قوة السلاح والقوة العسكرية فقط ، خاصة في ظل متغيرات العصر وتحديات ثورتي المعلوماتية والاتصالات وتأثيرهما الكبير على البشر خاصة النشء والشباب مما يشير إلى ضرورة الانتباه إلى أبعاد أخرى من الأمن من أهمها الأمن التربوي الذي يُعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الذي عُرف في أحد الأدبيات على أنه: "قدرة الدولة على حماية المجتمع- قيمه وموارده - من الاختراق والاستقطاب الخارجي من خلال قوة ردع كافية وتقليص التبعية للخارج وتحقيق الاستقرار الداخلي من خلال قواعد العدل الاجتماعي" (رسالن ، 1989 ، 15).

ولأن التربية بجناحيها المدرسية وغير المدرسية هي المنوط بها بناء الإنسان المتكامل الشخصية وتكوين وترسيخ القيم الايجابية وغرس الأخلاق الحميدة لديه ، فإنها تسهم (أو ينبغي كذلك) في دعم الأمن القومي والاستقرار لدى المجتمع ، في ذات الوقت يُعد كل من التعليم والتربية قضايا أمن قومي ترتبط بتحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع.

وباستقراء الواقع الحالي للمدرسة ، ووضع المعلم خاصة نجد أنه واقع مضطرب ومأزوم في ظل تحديات عديدة تواجه وضعيهما الحالي ، وفي ظل بيئة مجتمعية ثقافية تسيطر عليها التكنولوجيا ، ووسائل الاتصال المتنوعة عالية التأثير حيث توفر عوامل الجذب للمتعلمين وغير المتعلمين من الصغار والشباب ، والكبار أيضاً ، وأصبحت جزء لا يستهان به في عملية التنشئة الاجتماعية. وفي إطار هذا السياق هل يستطيع المجتمع أن يُعيد الروح للمدرسة ويُعيد للمدرس مكانته في بناء

الإنسان ، ومن ثم يساهم في تحقيق الأمن التربوي بالإضافة إلى المؤسسات التربوية الأخرى (الإعلام – دور العبادة – الأسرة..).؟ الإجابة على هذا السؤال مرهون بوعي وإرادة القائمين على العملية التعليمية والتربوية عامة ، والوعي بواقع أزمة المدرسة والتعليم بكافة أنماطه ، فالتعليم في حاجة إلى ثورة بداخله لإحداث التغييرات اللازمة لتطويره وليكون البوابة الذهبية للدخول إلى آفاق رحبة ومتعددة تساهم في تقدم المجتمع المصري ، مع توفر الإرادة المجتمعية والشعبية الداعمة لقيمة التعليم والوعي بأهميته. فالتربية كما يرى "سيد عويس" يجب أن تُفهم على أنها عملية تغيير بواسطتها ينمو الإنسان ويزدهر وتتفتح قدراته (عويس، 2009، 22-23). ويمكن استجلاء مشكلة الدراسة من خلال عرض موجز لبعض مظاهر أزمة المدرسة على مستوى الفكر التربوي العالمي والمحلي في أبعاد متعددة وعلاقة ذلك بمدى قدرتها على تحقيق الأمن التربوي كما يلي:

ثانياً: بعض مظاهر أزمة المدرسة عالمياً:

تبلورت أزمة المدرسة على مستوى العالم في القصور الواضح في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها خاصة مع التطور الكبير في التكنولوجيا وإمكانية استخدامها في تحسين جودة التعليم. وقد ظهرت العديد من النماذج التفسيرية التي تحاول أن تفسر طبيعة العلاقة بين التربية والمجتمع وبين التعليم والعمل..منها النماذج التفسيرية القديمة مثل الماركسية والبنائية الوظيفية والرأسمالية.. التي بحثت في مدى تبعية التربية لمن يملك السلطة ومن ثم إمكانية أن يكون التعليم أداة للقهر أو أداة لتحرير الإنسان. أما النماذج التفسيرية الجديدة والتي نتمثل في عدة نماذج منها:

إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية عن طريق العنف الثقافي - تكوين الشخصية المتكيفة مع التقسيم الاجتماعي للعمل - إسقاط الوعي الجماعي في الفرد - المنهج المدرسي يعكس نمط ووعي ومصالح الطبقة المهيمنة في المجتمع - التعليم الحوارى ممارسة إنسانية من أجل الحرية - مقاومة إعادة الإنتاج وثقافة القهر - المدرسية أداة لعرقلة النمو ، واللا مدرسية هي الحل (تبلورت في الدعوة إلى "مجتمع بلا مدارس" كما قدمها إيفان إيلتش Ivan Illich (عبد الحميد ، 2006 ، 38-53). والنموذج الأخير يعكس الخلل الكبير في التعليم المدرسي وفقدان الثقة به في بناء الإنسان المنشود.

فقد استندت دعوة "إيلتش" على ما لاحظته من تشابه أوضاع المدرسة في كل المجتمعات (نسبياً) مع اختلاف أوضاعها السياسية والاقتصادية ، فتتعدد الأنظمة الاجتماعية بين رأسمالي واشتراكي وغيرها لم يغير من طبيعة المدرسة كمؤسسة تسلب حرية الإنسان بقولته وبرمجة عقله وتنميط سلوكه (تركي ، 1987 ، 47). ومن العوامل التي أثرت في تغيير النظرة للمدرسة والإدارة المدرسية : الحرب ضد الفقر ، وحركات تحرير المرأة ، وقبول فكرة التعليم مدى الحياة ، والبرامج البديلة والجديدة في المناهج ، وفكر الشبكات التعليمية وآثار كل من "إيلتش ، وباولو فريري" في نقد واقع التعليم المدرسي (Beare,et al ,1989,5). ويؤكد "ريمر" أن المدرسة في كل المجتمعات بكل أنواعها وكل مستوياتها تؤدي أربع وظائف وهو ما يجعل هذا المؤتلف شديد الكلفة ، تلك الوظائف هي الرعاية ، والانتخاب من أجل ممارسة الأدوار الاجتماعية المختلفة ، والتلقين ، وتنمية المعارف والمهارات (Reimer,1971,24). ؟ ورصدت بعض الأبحاث التي تحاول الكشف عن أسباب

التسرب من المدرسة والتي أجريت على (1155) من الشباب الذين تركوا المدرسة الثانوية بفرنسا ، وجدت منها أن هؤلاء الشباب تدين بشدة النظام المدرسي ويعتبرون المدرسة غير ملائمة، وانتقائية وغير عادلة (Pierre; Michaut,2014,1-9).

ويرى "فيليب كومبز": "أن معظم الأنظمة التعليمية في دول العالم تعاني من ترد في نوعية التعليم ، وأن خريجها لا يمتلكون المهارات التي تم التخطيط لهم أن يمتلكوها في نهاية المرحلة التعليمية (Coombs,1985,82). ورصد كل من "بيهام وكوكس" بعض السلبيات التي يعاني منها المعلم ، ومنها: ضعف المسؤولية مع اللا سلطة وعدم توفر الوقت لحل المشكلات – اللا معنى للعمل واللا تحدي وتقليدية المقترحات – الافتقار إلى التواصل – جمود السياسات والبيروقراطية في العمل – عدم كفاية المعرفة والمهارات والصادر التي تقود إلى أداء مهني جيد – ضعف الدعم وسبل التغذية الراجعة- عدم تطوير أساليب التعامل البشري (Byham; Cox, 1992,54). وترى دراسة Berthelot (1993). أن الأزمة التي أربكت المدرسة هي أزمة مزدوجة: فهي معنية بتشكيل الأفراد بحيث يكونوا قادرين على إعادة ترتيب قدراتهم على نحو فعال استعدادا لما يشغلونه من مواقع ومناصب مرتبطة بهذا التشكل. كما أنها مطالبة بتحقيق فكرة الكفاية والتي تستخدم عامة في المجال التعليمي بمعنى ضمان تحقيق الكم والكيف معا ، مع تحقيق وضع مطلوب من المساواة والذي سيكشف عن تعقيد هائل بالمجتمع (Berthelot,1993,55). إلا أن العديد من الدراسات ما زالت تؤكد أهمية التمدرس ومهمة التربية في المجتمع : " فالتربية تديم وتدعم التجانس الذي يحدد التقدم في تحقيق الأهداف المتشابهة الضرورية والمعلنة للحياة الجمعية

ومن ناحية أخرى تضمن التربية التنوع الضروري لتأكيد خصوصيتها وتنوعها هي نفسها" (Berthelot,1993,47). مما سبق نستنتج أن هناك قصور في تحقيق الأمن التربوي المرجو من المدرسة كمؤسسة تربية هامة لا غنى عنها في كافة المجتمعات.

ثالثاً: بعض مظاهر أزمة المدرسة محلياً:

تتدرج مظاهر أزمة المدرسة في مصر بدءاً من الانتقادات الموجهة إليها في الجانب الكيفي في تخريج طلاب غير مزودين بمهارات تم التخطيط لها، إلى مظاهر تتعلق بالجانب الكمي في تكديس الطلاب في الفصول بشكل كبير يتنافى مع البيئة التعليمية الفاعلة وغيرها من مظاهر تتعلق بالبنية الأساسية والمشكلات التي تتعلق بالمعلم ومدى كفاءة العامل البشري عموماً.

فهناك عدة مشكلات تواجه التعليم في مصر، منها ما يرتبط بالمدرسة (التعليم ما قبل الجامعي) كازدحام الفصول الدراسية - عدم كفاية المعلمين الأكفاء المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات بكفاءة- انشغال المعلمين بالدروس الخصوصية وتدهور أسباب العيش - عدم كفاية المباني المدرسية - عدم كفاية الميزانية الحكومية - تسرب التلاميذ من المدرسة ..(مذكور، 2005، 228).

وفي توصيف وضع المعلم بشكل خاص: يرى "سعيد طعيمة": "أن المعلم قد أهمل كثيراً وترك ليعايش جملة من الأوضاع السيئة، وأن المجتمع قد تظاهر بأنه يُوفي المعلمين أجورهم وحقوقهم، وهم بدورهم تظاهروا بأنهم يؤدون عملهم، مما أدى إلى ضعف نتائج العملية التعليمية. وهنا يأتي التأكيد على أن الحياة الكريمة تمثل عنصر من الأمن لدى المعلم، وينطلق منها إلى الأداء الفعال (طعيمة، 2008، 126).

وفي رصد واقع التواصل بين المدرسة والمؤسسات المجتمعية الأخرى يؤكد "مجمدي عزيز إبراهيم" على أن: "المدرسة تعمل بمعزل عن بقية المؤسسات المجتمعية الأخرى ، بسبب عدم توفر قنوات اتصال معها. لذلك من النادر جداً تحقيق مواقف تعليم حقيقية خارج المدرسة ، رغم أنها تساعد المدرسة في التنبؤ الواقعي لحقيقة إبداعات المتعلم" (إبراهيم ، 2006 ، 231).

وعندما نستقرئ واقع المدرسة في مصر بشكل عام نجد أن هناك عدة نقاط توضح قصور المدرسة في تحقيق الأمن التربوي المنوط بها كمؤسسة تربوية .

وينضج ذلك من خلال ما يلي:

✓ قصور المدرسة في جذب المتعلم وتفعيل اليوم الدراسي كما ينبغي خاصة في المرحلة الثانوية العامة.

✓ ظهور بعض المشكلات والأحداث المستجدة التي تجري بداخل المدرسة وتحيط بها ، كالعوانية المفرطة والمخدرات وغيرها.

✓ شكل المناخ التربوي والتنظيمي بالمدرسة وطبيعة الأخلاق الحاكمة لسلوك العاملين بها.

✓ تكديس أعداد الطلاب في الفصول وضعف البنية الأساسية وكفاءة بعض المباني المدرسية.. وغيرها من مظاهر تتعلق بالبنى المادية وغير المادية.

لذا جاءت العديد من الدراسات التي تبحث في الجودة المدرسية أملاً في تحسين نوعية التعليم بالمدرسة وتناولت الحياة المدرسية من جوانب عدة كبيئة داخلية ، كما تناولت أيضاً البيئة الخارجية في محاولة لزيادة فرص التواصل المجتمعي مع المدرسة ، وتقليص ما يتهدها من مخاطر.

وعلى مستوى القيم والأخلاقيات الحاكمة للعمل المدرسي: فمنذ سبعينات القرن الماضي وخاصة بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ويعاني الشارع المصري فوضى حقيقية تعكس مدى الانحدار في مستوى القيم والأخلاق في المجتمع المصري.

ويرجع "مجدي عزيز إبراهيم" ذلك إلى أنه رغم وجود القوانين التي تنظم الحياة ، في حركة المرور أو الأسعار وغيرها من أعراف. ووجود الأخلاق التي تنظم علاقة الأفراد والمعاملات إلا أنها غير فاعلة ، واختلط الحابل بالنابل في آداب وأخلاقيات التعامل ، فتغيرت أخلاق الناس نحو الأسوأ ، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى الغوغائيين والمجرمين ، ولا يعود إلى السواد الأعظم من الناس. والمؤسف أن تلك الهموم قد طالت المثقفين والمتعلمين مما يستوجب ضرورة المراجعة (إبراهيم ، 2006 ، 176-177). وقد انعكس ذلك على مستوى سلوك المتعلم ، مما يؤثر سلبا في تحقيق الأمن التربوي للفرد والمجتمع.

ويرى "عزيز العظمة" أن أمن المواطنين العرب الثقافي والتعليمي أخذ في الانحسار مما يتطلب استعادة مفهوم التنمية الثقافية. وقد انهار أمن المواطنين العرب الاجتماعي نتيجة لتآكل نظم الحماية الاجتماعية ، والقصور المتزايد في النظم القانونية والقضائية ، والأمن البيئي المرتبط بالاقتصاد العلمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2009 ، 25).

وقدم "علي أحمد مدكور" مجموعة من الأسباب التي تعوق عمليات التطوير التربوي في العالم العربي ومن ثم تنعكس على أمنه التربوي ، ومنها: غياب البيئة العلمية والمدرسية الصحية والذي يعتبر أكبر عائق حدة أمام دخولنا عصر

المعلومات والمعرفة ، فما يزال حوالي 20٪ من أطفال مصر على سبيل المثال لا تتوفر لهم أماكن في المدارس. وأيضاً مما يعيق عمليات التطوير التربوي إزدواجية نظم التربية العربية (تعليم أجنبي وخاص غالباً بلغة أجنبية-)، وتعليم حكومي باللغة العربية- تعليم ثانوي عام يستوعب 30٪ من خريجي الإعدادية ، وتعليم ثانوي فني يستوعب 70٪) وأيضاً تبني مدخل الحتمية التكنولوجية وليس الخيار التكنولوجي "الانتقاء" - وغياب العقيدة الفلسفية والبصيرة النافذة إلى المستقبل (مذكور ، 2005 ، 222-224).

ومن خلال الصورة الموجزة السابقة عن واقع المدرسة عموماً فإن الحديث عن متطلبات المستقبل سيكون أمر غاية في الصعوبة. فيرى "فهم مصطفى": أن النظم التعليمية تعاني من عدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات المستقبل ، إذ تعاني من مشكلات تربوية وتعليمية عديدة لم تستطع الحلول المؤقتة أو الإصلاحات الجزئية معالجتها. هذا بالإضافة إلى فشل المناهج الدراسية في عرض الحلول المناسبة لمواجهة تحديات العصر وتغييرات المستقبل ومشكلات المجتمع. كما يضاف إلى ذلك كله إخفاق المسئولية التربوية في كيفية تدعيم دور الأسرة والمجتمع في العملية التربوية وعدم تضمين الإصلاح التعليمي قضية محو الأمية وتعليم الكبار بأبعادها المختلفة رغم أهميتها القصوى خاصة في ظل ثورة المعلوماتية (مصطفى 2005 ، 33-43).

ونظراً لما تعانيه مصر في الفترة الراهنة من أحداث وتداعيات ثورتي يناير ويونيو، وما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية ؛ فإن الأمر أصبح أكثر صعوبة وفي نفس الوقت أكثر إلحاحاً عن ذي قبل ، ويستدعي كثيراً من الاهتمام بالمدرسة

بشكل خاص والنظام التعليمي عامة لبناء الإنسان المصري القادر على مجابهة التحديات والوعي بذاته وعمق هويته ومخاطر اللحظة الراهنة بما تحملها من رسائل هامة لفهم صحيح لقيمة حرية التعبير عن الرأي والفكر، وضرورة احترام الآخر واحترام الاختلاف وغيرها من القيم التي ترسخ للأمن التربوي على المستوى القيمي والأخلاقي، في هذا العالم شديد التنافسية، سريع التغير، متعدد ومتشابك في تحدياته وامتغيراته.

مما سبق يمكن إيجاز مشكلة التعليم ومسئول تحقيقه للأمن التربوي في السؤال الرئيس التالي:

ما مستوى توفر الأمن التربوي بالمدرسة حتى يُمكنها مواجهة التحديات المعاصرة؟

وللوصول إلى إجابة لهذا السؤال يتوجب مناقشة الأمور التالية:

- 1- مفهوم الأمن التربوي وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة به، وكيف تناولته بعض النظريات.
- 2- أهم التحديات المعاصرة التي تواجه المدرسة في المجتمع المصري وتؤثر في تحقيق الأمن التربوي.
- 3- طبيعة المعوقات التي تحول دون المدرسة وتحقيقها للأمن التربوي.
- 4- المقومات الداعمة لتحقيق الأمن التربوي.
- 5- أبعاد الأمن التربوي بالمدرسة.
- 6- استجلاء واقع تحقيق أبعاد الأمن التربوي بالمدرسة.
- 7- تحديد متطلبات وآليات تحقيق الأمن التربوي بالمدرسة في المجتمع المصري.

8- وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات اللازمة لتحقيق أبعاد الأمن التربوي في المجتمع المصري من خلال المدرسة.

اعتمد العمل الحالي على وصف وتحليل الموضوعات التي ترتبط بالأمن التربوي من حيث المفهوم وبعض النظريات المفسرة له ، ورصد العديد من التحديات ، والمعوقات والمقومات والأبعاد المرتبطة بموضوع الدراسة. كما اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة كأحد أدوات هذا المنهج للإجابة عن أسئلتها وتحقيق هدفها ، **من ثم مرت الدراسة بالإجراءات التالية:**

✓ عرض الإطار العام للدراسة والذي تناول "مقدمة الدراسة ومشكلتها ، وأهدافها ، وأهميتها ، ومصطلحات الدراسة ، ومنهجها وإجراءاتها وخطواتها".

✓ تحليل مفهوم الأمن التربوي وعلاقته بأمن الإنسان العام والأمن القومي والتنمية الأمنية الوطنية المستدامة.

✓ عرض أهم التحديات المعاصرة التي تواجه المدرسة في المجتمع المصري على عدة مستويات ، واستجلاء بعض معوقات الأمن التربوي وأهم مقوماته.

✓ تحليل بعض أبعاد الأمن التربوي بالمدرسة حيث تم تناولها في ستة أبعاد منها تمكين المعلم كأحد أهم مرتكزات العملية التربوية والتعليمية. واستجلاء طبيعة العلاقة التي تربط المدرسة بالمجتمع وثقافته من خلال بُعد التواصل بين المدرسة والمجتمع ، وغيرها من أبعاد.

✓ عرض وتحليل نتائج الجانب الميداني.

✓ تقديم بعض المتطلبات والآليات وبعض المقترحات والتوصيات اللازمة للتحقيق أبعاد الأمن التربوي في مدارس التعليم الأساسي.

فاستجلاء وضع المدرسة الحالية في تحقيق الأمن التربوي من خلال التعرف على مدى توفر أبعاد الأمن التربوي بها ، في سياق دور المنظومة التعليمية والتربوية بالمدرسة يُعد الهدف الرئيس من هذا العمل. وتقديم بعض المتطلبات والآليات التي تقود أداء المدرسة في تلك الأبعاد إلى تحقيق الأمن التربوي لدى المتعلم ومن ثم في المجتمع ، خاصة في سياق التحديات التي تشهدها مصر في الوقت الراهن على المستويين المحلي والعالمي.

رابعاً: أهمية تحقيق الأمن التربوي: نرجع أهمية تحقيق الأمن التربوي ما يأتي:

1- تستطيع أي أمة تحصين نفسها من خلال جملة الأفكار والثوابت التربوية التي تميزها عن غيرها (الهوية التربوية التي تمثل المرتكز الأساسي للأمن التربوي ، مع ضروريات التغيير والتطوير المستند إلى تلك الثوابت) من خلال مؤسسات التربية بحيث تواجه الأفكار الهدامة والمخاطر التي تهدد أمنها واستقرارها. وعلى مستوى الفرد (المتعلم أو الإنسان عموماً) ومن خلال ما يمتلكه من نسق قيمي ومعرفي ومهاري شكّل لديه الوعي النقدي الذي يحصنه ضد أية أفكار هدامة أو تهديدات تنال من أمنه واستقراره.

2- إلقاء الضوء على عمق الصلة بين الأمن التربوي والأمن القومي وأمن الإنسان العام وتحقيق التربية الأمنية الوطنية المستدامة ، ولما كانت التربية هي المنوط بها بناء الإنسان بشكل متكامل ، وأنها على علاقة وثيقة بالعلوم والأنساق المجتمعية الأخرى ، من ثم فتحقيق الأمن التربوي هو بُعد هام في تحقيق الأمن القومي السياسي والاقتصادي والفكري وغيره من أنماط منظومة الأمن.

- 3- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الأمن التربوي- على حد علم الباحثة- فقد تسهم الدراسة الحالية في إثراء الأدب التربوي المتعلق بالأمن التربوي.
- 4- مناقشة العديد من التحديات التي تواجه المجتمع المصري خاصة بعد ثورتي يناير، ويونيو، حيث كشف واقع التفاعلات وما يجري من أحداث في الشارع المصري عن افتقاد المواطن المصري للأمن التربوي الذي يتضمن القيم والأخلاق الحاكمة للسلوك.
- 5- أن دراسة مدى توفر الأمن التربوي من عدمه مؤشر يعبر عن كيف ونوع المخرجات البشرية من العملية التعليمية والتربوية ومدى تحقيقها لغاياتها من عدمه، في مرحلة هامة من مراحل التعليم ما قبل الجامعي "مرحلة التعليم الأساسي".

خامساً: منطلقات فكرية:

ينطلق الموضوع الحالي من الأفكار التالية:

- ✓ أمن الإنسان التعليمي والتربوي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي ويسهم في تحقيق التنمية الأمنية الوطنية المستدامة.
- ✓ هناك علاقة جدلية بين الأمن التربوي وغيره من أنماط الأمن "الاقتصادي - السياسي - الفكري - العسكري .." والتي تمثل الأبعاد المختلفة في تكوين الأمن القومي.
- ✓ يبدأ الأمن التربوي من الأسرة ، ثم يتم تنميته وتدعيمه أو العكس في المدرسة وكافة المؤسسات التربوية الأخرى.

✓ جودة السياق العام التربوي والمدرسي خاصة ما يتعلق بجودة تكوين المعلم ورعايته وتمكينه المهني والوظيفي وغيره من جوانب التمكين ؛ من العوامل والأسباب الضرورية في تحقيق الأمن التربوي.

✓ الأمن التربوي للمجتمع يتحقق بشكل كبير من خلال توفر فلسفة مجتمعية وتربوية مكتملة الجوانب ذات قيم وأهداف واضحة توجه فكر وممارسات جميع المؤسسات التربوية نحو تحقيق جودة العملية التربوية في كافة جوانبها.

✓ يمثل وعي المجتمع بضرورة وأهمية التربية ، وضرورة التواصل الإيجابي مع مؤسساتها ؛ بُعد أساسي من أبعاد التنمية الاجتماعية الشاملة ، ، وعامل أساسي في تحقيق تلك التنمية بل وأمر غاية في الأهمية لتحقيق الأمن التربوي.

✓ إعادة الاعتبار للمدرس وعودة الروح للمدرسة ؛ يرتبط بإعادة الأخلاق والقيم والمعنى الداخلي للإنسان بشكل أساسي ، ويُعد عامل هام في تحقيق الأمن التربوي فماذا يتبقى لدى الإنسان عندما يفقد المعنى والإحساس الداخلي لجوهر وجوده؟ وماذا يتبقى لدى المدرسة عندما تفتقد إلى الأخلاق والأساليب المهذبة لسلوك المتعلم؟.

سادساً: مصطلحات أساسية:

• الأمن:

يعرف الأمن على أنه: التحرر من الخوف والخطر مما يجعل الناس أحراراً ويساعد على تأمين قدراتهم على الإسهام بصورة فعالة في التنمية (التابعي ، 1993 ، 226).

• الأمن التربوي:

ويعني العمل الحالي بالأمن التربوي: تحرر الإنسان من كافة التهديدات والمعوقات التي تحول دون اكتسابه للقيم الإيجابية والأساليب التربوية والأخلاقية وأساليب وطرائق التفكير العلمي ، وكافة الأفكار الإيجابية الحاكمة للفعل التربوي التعليمي ، والتي تشكل في مجموعها الهوية التربوية المتميزة عن غيرها والمنبثقة من عمق الهوية والثوابت الوطنية والقومية. وتوفير السبل اللازمة لاكتساب الفرد منظومة من المعارف والمهارات العصرية في ظل مناخ تربوي ايجابي يدعمه التواصل الفعال بين المؤسسات التربوية والمجتمعية مما يدعم تحقيق الأمن القومي وتحقيق التنمية الأمنية الوطنية المستدامة للمجتمع.

وتمثل الشاغل الرئيس لهذا العمل في بحث مستوى تحقيق المدرسة بالمجتمع المصري للأمن التربوي ، (عينة عشوائية من مدارس التعليم الأساسي بمدينة كفر الشيخ عاصمة محافظة كفر الشيخ) ، وكان ذلك في العام الدراسي 2013-2014م.